أزفت ساعة بناء العراق

حميد الموسوي

كل القوى السياسية الوطنية العراقية راهنت ومنذ اللحظة الأولى لاختيارها طريق النضال وبكل تفرعاته للوقوف بوجه السلطة المستبدة. وصممت على إسقاطها وإن كلفتها تضحيات جساما، وكان لها ما أرادت، وزادها عزيمة وإرادة التفاف جماهيرها حولها- راهنت وأصرّت على نجاح العملية السياسية في بناء عراق ديمقراطي. وتجسد هذا الرهان عندما تماسكت هذه القوى ومدت الجسور بين بعضها والبعض الآخر في ظرف مشحون بالتوتر والإنفجار حيث تبلور النموذج السياسي الذي ينبغي ان يحكم المعادلة السياسية والإدارية في بلد ضربته الأنظمة الشمولية عدة عقود سود. وأفقدته أبسط ملامح الديمقراطية وأنست شعبه الحرية بكل ما لها من مفردات ومناخات لا سيما خلال فترة المد الصدامي الجائر الذي تفرّد عن كل الدكتاتوريات في العالم بنمطه المتوحش الذي لا يمت للسياسة بصلة ولا يتقن غير أساليب القتل والإبادة الجماعية وتصفيات الخصوم حتى وإن كانوا ضمن حزبه الذي تهاوى وانكمش في منظمة سرية ضربت البلد وعاثت في شعبه فسادا. فأمام هذا الطوفان المدمر، وهذه الهجمة الشرسة التي أعادت العراق الى القرون الوسطى كان لا بد من وجود قوى قادرة على التصدي لكل الإرهاصات التي لا بد ان تتمخض عن سقوط السلطة الصدامية التي نزت على الحكم وتسلطت على رقاب العراقيين في هفوة من هفوات الزمان. ولا بد ان تحل محلها دولة الحرية والديمقراطية والدستور التي تليق ببلد ثري بكل مقومات الحضارة، وبشعب عريق معطاء. وهكذا سارت عملية التغيير بخطوات ثابتة وثابة متحدية، فحققت ثلاث تجارب إنتخابية كانت محط إعجاب العالم وذهول القوى المعادية من حيث النتائج والتنظيم وقصر الفترة الزمنية، حيث أسقط في يد القوى المعادية للتجربة الريادية الجديدة والتي لم تستطع إستيعاب الواقع وتقدير حجم هذه المتغيرات وبهذه السرعة فرأت فيها شعاعا أعمى بصرها وبصيرتها التي اعتادت الظلام الذي يصاحب كل مراحل حياتها.

لقد ظهرت نتائج الإنتخابات الأخيرة بعد ان تعرضت للطعون وخضعت لتدقيق مراقبين وهيئات دولية، ومرت عبر "فلاتر" متنوعة، وإن شابها من إختراقات، وثغرات وإن كان لدينا ولدى الكثيرين بعض التحفظات لكن عزاءنا فيها أنها جاءت بعد حُقب سود وأن مخاضها كان عسيرا وفريدا.

وبانتظار تشكيل البرلمان الدائم والحكومة الدستورية الدائمة فأن ساعة البناء قد أزفت لتشييد المؤسسات الدستورية، وأولها إجتماع مجلس النواب العراقي خلال خمسة عشر يوما من تاريخ المصادقة على النتائج النهائية للإنتخابات العامة، ثم إنتخاب رئيس للمجلس ونائبين ولا يجوز تمديد الفترة وفق المادة ٥٣ من الدستور العراقي الدائم، وبعد ذلك ينتخب مجلس النواب رئيسا للجمهورية من بين المرشحين بأغلبية ثلثي الأصوات وفي حالة تعذر الحصول على هذه النسبة يتم التنافس على أكثر الأصوات، ومن إختصاصات رئيس الجمهورية المنتخب تكليف مرشح أكبر الكتل النيابية بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إنعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب حسب المادة "٧٤ من الدستور العراقي الدائم". وبذا يكون العراقيون قد طووا عهودا من الظلم والطغيان والدكتاتورية المقيتة وأسسوا عهدا جديدا من العدل والحق في نظام ديمقراطي مبني على إحترام الحريات والمساواة بين أطياف الشعب العراقي بعيدا عن الطائفية والعنصرية. وبتشكيل الحكومة الدستورية والبرلمان الوطني الدائمين يكون العهد الجديد قد صار حقيقة تمشي على الأرض وواقعا ملموسا وحقا ثابتا لا يمكن إنكاره أو تجاهله، ولا تربطه أية صلة بعهود الظلم والتعسف الشوفينية التي تعاقبت على حكم العراق منذ تأسيسه، فمن يريد المشاركة في بناء العراق، وتهمه مصلحة هذا البلد الجريح وشعبه الصابر ان يضع نصب عينيه هذه الحقيقة: ألا وهي حقيقة أن عجلة العراق لن تعود الى الوراء بعد هذا التغير الشامل، وأن العراق قد دخل مرحلة تأريخية جديدة من عمره العتيد، مرحلة البناء الديمقراطي الحر المستقل، لا مكان فيه للإنقلابات وفرض الآراء تحت سطوة المدافع والمشانق، عراق يعتمد أبناؤه الحوار الهادئ البناء وتقبل الرأي الآخر كطريق يسع الجميع على أسس تحترم كرامة الجماهير وتعطيها فرص التعبير عن رأيها بعيدا عن أساليب القمع والخوف والإضطهاد، فعراق اليوم يسع الجميع لا تهميش ولا إقصاء ولا إمتهان فيه لأحد. كما أنه يحتاج الى جهود جميع أبنائه من أجل بناء إنسانه وأرضه وإعمار خراب العهود السود الماضية. والآن وبعد ان أدت الجماهير العراقية الصابرة ما عليها، وتجشمت عناء ومصائب ثلاث سنوات متتالية من فقدان الأمن والخدمات، والعيش المرعب تحت مفخخات وعبوات الإرهاب وتفشي الفساد الإداري والبطالة، مع هذا كله، مضافا لمعاناتها طيلة حقب السلطة الصدامية الجائرة، لكن هذه الجماهير الكادحة الصابرة أصرت على إنجاح عملية التغيير والسير بها الى شاطئ الأمان، والتفت حول قياداتها السياسية وحركاتها الوطنية مؤجلة مصالحها وأمانيها حتى هدوء العاصفة ومرور الموجة، فركبت المخاطر متحدية قوى الظلام والخراب وسارت على

أرض مفخخة ملغومة بالموت والهلاك وتحت سماء تمطر حمما وقذائف- مسجلة ثلاث مسيرات كبرى في تاريخ الإنسانية في أوسع مشاركة إنتخابية شهدها العالم المتحضر أذهلت الأعداء وأسرت الأصدقاء برغم كل الظروف والمخاطر التي اكتنفتها، وبرغم كل المؤامرات التي حيكت لإفشالها وتخريبها، وجماهير بهذا الصبر والصمود والإصرار، وبهذا التحدي والإخلاص لا بد ان تحتضنها قيادة، تكون بمستوى إصرار وثبات شعبها ووفائه ومن هنا يتوجب على الكتل والإئتلافات المسارعة بتشكيل حكومة وحدة وطنية في برلمان متماسك للنهوض بالعراق من جديد وإنهاء معاناة هذا الشعب الذي ضرب أروع الأمثلة في الصبر والتحمل والتضحيات. أن قادة الحركات الوطنية مدعوون جميعا الى تأجيل كل خلافاتهم الشخصية، واختلافاتهم الآيديولوجية والتغاضي عن بعض المطامح الحزبية ريثما يتم ترميم البيت العراقي الذي صدعته سياسيات الطغمة الفاسدة، وحتى تلتئم جراحات أبنائه الفاغرة، ويحل في ربوعه الأمن، ويشمخ البناء، وتنتهي الأزمات، فأن أي تلكؤ وتباطؤ في تشكيل البرلمان وتشكيل الحكومة الدائمة سيفسح المجال أمام نشوء المزيد من الأزمات الجديدة بفعل المتربصين بعملية التغيير، من متحيني الفرص ومستغلي الثغرات. لا ننكر حصول بعض الخروقات هنا وهناك ولا ننكر تعرض أطراف للغبن فهذه الأمور لا تخلو منها أية عملية إنتخابية في العالم، فكيف إذا كانت هذه العملية حديثة عهد وأتت على أنقاض تسلط دكتاتوري مقيت جثم أربعة عقود سود على صدر هذا البلد وخنق أنفاس شعبه المظلوم؟!.

على أن هذا لا يعني إستمرار الغبن والإستضعاف لهذه الشريحة أو تلك ولسبب أو لآخر. العراقيون- بصبر نافذ- ينتظرون إعلان حكومة وطنية هدفها الوحيد خدمة العراق والعراقيين، لا تنحني أمام رغبات المصالح ولا تنثني تحت الضغوط والمجاملات.. ولا تخشى في خدمة هذا البلد لومة لائم ولا تحذر تهديدات الإرهاب ومن ورائه.

العراقيون الذين انتخبوا هم أصحاب الرأي والكلمة الأولى والأخيرة لهم وهم من يحسب حسابه وترجى موازرته، فوفاءا لهذا الشعب المعطاء، وحفاظا على مكتسبات صنعتها أنهار من دمائه، وأشلاء من أجساده المتناثرة، وصونا لمستقبل أجياله وتثبيتا لحقوق مصادرة وانتشالا لطبقات مسحوقة وحتى يأخذ العراق مكانته اللائقة.. لأجل هذا كله يتوجب ويتحتم على المسؤولين إستنفار جهودهم وطاقاتهم مع نكران للذات والإسراع بلملمة الجراح وبناء ما تهدّم وإصلاح ما تخرّب وهذا لا يتم إلا بتشكيل البرلمان المتماسك والحكومة الكفوءة وعلى جناح السرعة.

أعطى العراقيون كل ما عندهم، وعملوا أكثر ما مطلوب منهم، فاعطوهم بعضا مما عندكم واثبتوا للعالم أنكم عند حسن ظن شعبكم وبحجم الأمانة التي وضعت في أعناقكم وبمستوى المسؤولية التي تعهدت بحملها أكتافكم.

الولاء للعراق ..هو الحل والخلاص

فاروق جواد

لا شك أن الدولة العراقية ومنذ نشوئها تميزت بظاهرة غريبة جدا لم تعرفها أية دولة اخرى في العالم.. تلك هي ظاهرة الضعف الحاد لا بل انعدام الولاء الوطني للعراق، أن ما يؤسف له ويدعو للخجل أن نرى اليوم كما كان بالأمس في الساحة السياسية ولاءات متعددة تعلو على الولاء الوطني للعراق وشعبه، إذ تتنوع ولاءات الكثيرين من محترفي وتجار السياسة حاليا تبعا للهوية الأثنية، الطائفية، العشائرية والمناطقية تشبها بالطاغية صدام ونظامه حيث كان ولاؤه لعائلته، لعشيرته، لجغرافيته، لحزبه ولأسياده كما لأعوانه خارج الحدود!.

ونتيجة لذلك حل بالعراق ماحل به!، وما نعيشه اليوم من تمزق وتشرذم وضياع يدفع فيه الابرياء من أبناء شعبنا ثمن حماقة وجهل هذا الرهط من ممتهني السياسة!،

نعتقد انه لايمكن أن يكون للعراقي ولاء مزدوج. ولاء لوطنه وولاء لمن هو خارج العراق أو ولاء لطائفة أو عشيرة أو دين!، وأن الولاء غير الوطني، عروبيا أو إسلاميا أو طائفيا سوف لن يقودنا إلا الى المزيد من الكوارث والويلات وخراب وضياع الوطن!، وكذا فأن الأنانية المفرطة التي نجدها لدى البعض والتي تتجلى بكل وضوح في الرغبة في التزعم والصعود من خلال دغدغة مشاعر طائفية بغيضة عند السذج من المواطنين ستساهم فعلا في تفتيت ما تبقى من أوصال وطننا العراقي، أنه من المؤلم حقا أن نرى عراقنا وبعد ثلاث سنوات من التخلص من نظام صدام يعيش وضعا مأساويا وحالة من التخلف المستمر في مختلف مجالات الحياة وأنه في كل يوم من أيامه يخطو خطوة أخرى للعودة الى العصور المظلمة التي أرسى صدام نظام حكمه من أخلاقياتها..

إننا نرى في إستمرار الوضع السياسي البائس والظروف البشعة والمأساوية التي تتجاوز قدرة البشر والتي يعيشها أبناء شعبنا وبشكل يومي وصفة أكيدة لنعي العراق وفنائه وتقسيمه وضياع شعبه!، لا بد من تلاحم كل الوطنيين الذين أحبوا العراق والمؤمنين بوحدانية الولاء للوطن والذين يطمحون أن يعيش شعبهم كما تعيش شعوب دول العالم المتحضرة.. ولا بد من القول كلا لكل الولاءات التي هي بالضد من العراق ووجوده، ولنقل جميعا لا لكل العقليات والافكار المتخلفة والقوى الظلامية التي تحاول جاهدة من إعادة عقارب الساعة الى عهد الطغيان.

حققنا الفوز.. لكن طموحنا أكبر

عصام حازم - بغداد

كشفت الأرقام والإحصاءات المعلنة للإنتخابات التشريعية الأخيرة عن نتائج مخيبة للآمال لنسب المشاركة المتردية لأبناء الشعب الكلدوآشوري السرياني، حيث تشير التقديرات الأولية بأن نسبة مشاركتهم تقترب من ١٠% في دول المهجر، أما على الصعيد الداخلي فلم تكن بمستوى الطموح كما حصل بالنسبة إلى مشاركة القوميات الاخرى، ليس هذا فحسب، فقد خسروا أصواتاً كثيرة وزعت على عدة أحزاب سياسية كلدانية سريانية آشورية، كان يفترض ان تتحد وتخوض الإنتخابات بقائمة إئتلاف موحدة أسوة بالقوميات والأطياف الاخرى، زد عن ذلك فقدان نسبة من الأصوات ذهبت لتصب في صالح إئتلافات سياسية مقابل وعود لتحقيق منافع شخصية لا أكثر.

كما نعلم أن الأحزاب التي تمثل مكونات المجتمع العراقي الكبرى تجاوزت خلافاتها ودخلت في إئتلافات كي تحافظ على أصوات أبناء طائفتها وعدم تشتيتها بغية الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد النيابية مثلما هو الحال بالنسبة للإئتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني وجبهة التوافق والقائمة العراقية، في حين أن الكلدو آشوريين السريان، رغم حجمهم السكاني المعروف، خاضوا الإنتخابات بقوائم تعود لأحزاب مسيحية متنافسة، بعضها دخل في إئتلافات مع قوائم اخرى، مما شتت الأصوات بدلا من توحيدها بقائمة واحدة مثل بقية الأطياف وبالنتيجة لم يجنوا من ذلك سوى الضياع وعدم إستثمار الفرصة.

من حق كل مواطن كلدوآشوري سرياني ان يسأل لمَ هذه الخسارة وكيف سيتم تعويضها؟، وهل يُعقل إن من سيمثل الكلدو آشوريين السريان في الجمعية الوطنية نواب لم يتفقوا مسبقاً على برنامج عمل يخدم المصلحته القومية وأن مواقفهم ورؤيتهم لمعالجة الأمور مختلفة وربما يفتقر البعض منها الى الإستقلالية عندما تطرح مشاريع القوانين والقرارات الى التصويت، مع ذلك يحدونا الأمل ان لا يحدث ذلك.

لا بد من التذكير بأن الحركة الديمقراطية الآشورية بذلت وما تزال تبذل جهودا حثيثة لتوحيد صفوف كلمة الشعب الكلدوآشوري السرياني، إلا أنها وبعد ان يئست من خوض الإنتخابات بقائمة مستقلة واحدة تمثل هذه القومية المتأصلة، اضطرت الى طرح قائمة الرافدين "٧٤٠" التي ضمت أسماء شخصيات سياسية وكفاءات وطنية من مختلف ألوان وأطياف الشعب الكلدوآشوري السرياني بغض النظر عن إنتماءاتهم المذهبية أو السياسية، حتى أن البعض منهم هم من المستقلين وهذا هو أحد أسباب نجاحها الساحق في كسب الأصوات الكلدوآشورية السريانية.

فعلاً لقد حققت هذه الخطوة الرائدة التي كان لا بد منها، الى فوز ساحق لقائمة الرافدين أمام زميلاتها القوائم المتنافسة لكسب أصوات الناخبين سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ففي مدن المهجر مثل شيكاغو وتورنتو ومديستو ومدن استراليا سجلت القائمة نجاحا كبيرا تجاوز في بعض منها عن نسبة ٨٥% من مجموع المصوتين كذلك الحال على الصعيد الوطني، ففي العاصمة بغداد احتلت قائمة الرافدين المرتبة الثامنة من حيث حجم الأصوات التي كسبتها أمام منافسة قوية بلغ عدد قوائمها "١٠٦" قائمة، أما في نينوى وأربيل فقد نالت القائمة "٧٤٠" على أكثر من ٩٧% تقريبا من مجموع أصوات الشعب الكلدوآشوري السرياني سيما في عينكاوة وعلى أكثر من ٨٥% في مدن ألقوش وتلكيف وبرطلة وبطنايا وتللسقف وعلى أكثر من ٨٠% من الأصوات في كركوك وما يزيد عن ٨٥% في محافظة دهوك وكما هو معروف فأن المدن الأخيرة يسكنها غالبية من أبناء الطائفة الكلدانية، مما يدل على مدى إصالة وحدة الفكر والشعور القومي الواحد ومصداقية أهداف الحركة واستجابة الجماهير لها.

على أية حال، انتهت الإنتخابات وأمامنا وقت طويل للتفكير والحوار البناء بين النواب الكلدوآشوريين في الجمعية الوطنية للإتفاق على الحدود الدنيا في الأقل التي تخدم مصالح وحقوق الشعب الكلدوآشوري السرياني المشروعة، ولا ينبغي الركون الى الجدار للراحة، بل يجب الإستعداد للإنتخابات المقبلة التي يفترض ان تجري بعد أربع سنوات على أمل خوضها بقائمة واحدة تحمل علما واحدا هو علم الشعب الكلدوآشوري السرياني الى جانب أعلام القوميات العراقية الاخرى.

إلى من يهمه الأمر/ ٩
الوحدة الوطنية العراقية.. تأملات وأمنيات

طلال فكتور/ كركوك

تلقيت نبأ قرار برلمان كردستان العراق بتوحيد الإدارتين في "السليمانية وأربيل" بفرح غامر، فللإخوة الأكراد العراقيون أجمل التهاني والتبريكات بالوحدة من أخوهم الكلداني شقيق الآشوري الناطقين بالسريانية الموحدين في التأريخ والدين واللغة والأرض والمجزئين في دستور العراق الجديد. نعم هكذا أرادوا لنا إخواننا السياسيين العراقيين الجدد أن نكون. منا كل الحب والتقدير والأمنيات بالمزيد من التماسك والتطور والتقدم لإخواننا الأكراد ونتمنى لكل القوميات الأخرى المتعايشة في العراق أن تسلك نفس الطريق الذي سلكه إخواننا الكرد العراقيون. ففي الوحدة الخلاص من كل الذي نحن فيه. ولازلت أتذكر حكاية والدي حول القصبة الواحدة التي يسهل كسرها وحزمة القصب التي يصعب على مجموعة من الأشخاص كسرها أو ثنيها. والوحدة تبدأ من الأسرة. فالأسرة الموحدة تراها متماسكة صائبة في قراراتها محققة لآمالها وأهدافها سعيدة في حياتها. كذلك تكون الأسرة الكبيرة في الوطن الواحد إذا توحدت وتماسكت يحسب لها الصديق قبل العدو ألف حساب قبل أن يفكر في التجاوز عليها أو محاولة إيذائها والعكس صحيح إذا انقسمت أو أصابها داء التجزئة تكون عرضة للعدوان وتعصف بها الرياح من كل اتجاه كما يحصل اليوم في العراق. يتقاتل الإخوة فيما بينهم وتسيل الدماء بغزارة والنتيجة خسارة البشر والثروات والقيم الأصيلة وتدمير الممتلكات وإذابة كيان ودولة قامت في عشرينات القرن الماضي. كان لها دور رئيس في قيام عصبة الأمم والأمم المتحدة والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة الدول الإسلامية ومنظمة أوبك وأوابك. وكل تلك المنظمات تقود العملية السياسية الدولية اليوم. دولة كان لها أواسط القرن الماضي تأثيراتها الواضحة على مجريات الأحداث في الشرق الأوسط والأدنى ومختلف بقاع الأرض. أضعفها نظام قاده دكتاتور ودمرها البعض من أبنائها بعد إزاحة ذلك الدكتاتور، عكس ما جرى في بعض دول العالم التي عانت من نفس المرض حيث ثارت الشعوب وانقلبت على أنظمتها القمعية واقامت صروحاً من الأنظمة الجديدة أثارت إعجاب البشرية جمعاء في تطورها العلمي والتقني في كل مجالات الحياة بالرغم من التعددية العرقية والقومية الموجودة فيها ربما أكثر من ألوان طيفنا العراقي. إذن، ماذا جرى لنا؟، وكيف نلتقي لنقرر أن لا نجتمع؟، أيها الأخوات والإخوة ألم يحن بعد زمن النهوض من السبات العميق؟، وهل كتب علينا الموت ونحن أحياء في بلد كان مركزا للعلوم والتجارة والفنون تتوافد عليه البشرية من الغرب والشرق لتنبهر بما صنعت عقول وأيادي العراقيين؟. وأخيراً ألتمس واتوسل الى إخواني القادة السياسيين أن يعملوا على ترسيخ قيم الوحدة الوطنية الأصيلة ويعملوا بجدية واخلاص لاعادة اعمار العراق ومرافقه الحيوية واستعادة مكانته الدولية المرموقة والمحافظة على ثرواته ودماء أهله الزكية.

تجديد الحكومة.. أم حكومة جديدة

عصام خبو بوزوة/ تلكيف

الحكومة الجديدة والتي ينادي بها سياسيو العراق الكبار ويبدو أنهم مجمعين هذه المرة على أن تكون حكومة وحدة وطنية فيا ترى هل ستكون كذلك؟.

ألا يبدو للمحلل السياسي أن أية حكومة ستشكل على نتائج الانتخابات الأخيرة، ستكون مجرد تجديد للحكومة السابقة أكثر من كونها حكومة جديدة في التوجه والعمل والعناصر السياسية المعتمدة، لأنها بالطبع ستنطلق من قاعدة التصويت والاستحقاق الانتخابي الذي حصلت عليه وبعدها يأتي التوزيع وبموجبه سيحصل التيار الفلاني على كذا وزارات سيادية والآخر على عدد مقارب أو حسب قاعدته الانتخابية كما أسلفنا. والمتبقي من المناصب سيذهب بالتدريج الى كافة القوائم. وإذا لم يستوف عدد الوزارات ما هو مطلوب بالفعل من كراسي من قبل الكيانات السياسية المشاركة، فيمكن بجرة قلم بسيطة أن تضاف وزارات جديدة، فالمهم أولا وأخيرا إرضاء الجميع وكبح جماح الرغبة المتصاعدة لدى كل السياسيين العراقيين للوصول الى السلطة بأية صورة كانت ومهما كان الثمن، فالهدف هو إثبات الحضور السياسي حتى لو كان من موقع مشلول وعديم الفائدة. وما يشجع السياسيين في هذا المنحى امتلاكهم قاعدة شعبية عريضة من البسطاء، فالعراق أصبح ساحة واسعة أمام المتلاعبين بالسياسة ومفاهيمها وليست نتائج الانتخابات سوى دليل قوي على ذلك فبعض التيارات السياسية لم تحصل حتى على مقعد واحد في الجمعية الوطنية بعد أن خرجت من تكتلاتها الدينية.. وبعضها الآخر حصل على كل شي لأنه ظل متمسكا بالعناوين المؤثرة على فطرة العراقيين ولامس بساطة تفكيرهم ومشاعرهم، وأكثر تلك الأحزاب لو فرضنا دخوله الانتخابات بأسماء مستقلة أو بعناوين أقل وهجا، لما حصد من الأصوات إلا ما يكفي لرفع شكوى الى نزاهة الانتخابات والطعن في إمكانية حدوث تزوير فيها. ولكن الرياح تجري في العراق كما تشتهيها السفن وكما يرسمها قراصنة السياسة وقاطعو طريق الشعب في بحثه عن الاستقرار الدائم والوحدة الوطنية الكاملة التي لن تتحقق في ظل سدود الطائفية والعرقية والحزبية المقامة هنا وهناك.

وفي ضوء الحقائق المعكوسة فإن من خرج بعدد متواضع من الأصوات قد يكون هو الرابح الحقيقي، لأنه حصل على ذلك العدد من خلال سمعة وطنية خالصة، ودون الاتكاء على عكازات شمعية ستذوب بتطور الوعي السياسي لأبناء العراق. عندها يترسخ لدى الجميع بأن العراق قبل كل شيء، ولن يبنى إذا لم يرتفع فوق كل شيء مهما كان. عندها يمكن أن نلتقي في تلك النقطة العالية التي يستحيل على غير الناضجين الوصول إليها والتي تتطلب تجاهل كل ما هو خاص وذاتي والتمسك بالتفكير بوطنيتنا فقط وبعراقيتنا. حينها يمكن أن نقول أن مرحلة بناء دولة الحضارة قد بدأت وبأن ثمار الاتحاد قد نضجت وتمخضت عنها حكومات فعالة وليس حكومة أزمات كالحكومة الحالية جل ما استطاعت التحدث عنه هو الفساد، وراية العجز ترفرف فوق كل منشأتها لأنها لم تعتبر الانجاز أهم من السيادة والتنفيذ أفضل من التنظير وجزاء على شهور الحرمان التي حكمتنا فيها ستنسى بعد دقيقة واحدة من انقضاء صلاحياتها.

ألم تع حركاتنا السياسية أن المشكلة ليست مقترنة بمن سيكون الوزير؟. ولكن المهم هو من يستحق أن يكون وجها جديدا معبرا عن العراق؟.

وهل سيفي بالدوافع التي كانت بمثابة الوقود المحرك لأرجل ملايين الناخبين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع هربا من الحروب بكل أنواعها وبحثا عن وطن آمن تتوفر فيه المعيشة الكريمة والعيش الرغيد؟. نحن صوتنا للحكمة، للشخص المناسب في المكان المناسب، وننتظر أن نجد من يتفانى في حكومة قادمة أنسب التسميات لها هي حكومة إنقاذ. لأن وضعنا المزري اليوم ليس كمن خرج من أنقاض زلزال أو إعصار ضرب محافظة أو إقليم، ولكننا خسرنا حتى أبسط قيمنا الإنسانية لأننا طيلة عقود لم نبصر فيها شيئا سوى الحروب ولم نقم علاقة بريئة في رسوماتنا المدرسية إلا بالدبابة والمدفعية والمسدس والجندي الجانح الذي فرض عليه ترك أسرته للدفاع عن.. "لا شي".

نحن أبناء الكوارث عندما تجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتثقل بشكل أكبر على الجانب البشري، بانتظار من يتسلم زمام الأمور طوابير مليونية تتطلع الى الراحة النفسية والأمان الاجتماعي ينقذها الحد الأدنى من مستويات المعيشة القادر على توفير عازل يفصل الأقدام عن تبدلات الأرض ويكسي الأجسام ويشبعها، عندها فقط يمكن للنفوس أن تطمئن. وإذا كنت اليوم سياسيا في أوج نجاحك تبحث عن منصب رفيع أو وزارة سيادية فلا تنس أن أبناء شعبك يبحثون عن أمور ربما تحققت لك بسهولة وأصبحت من بديهيات حياتك ولم تعد تسأل عنها كالخبز والملح والكهرباء والماء. ومن وصل اليوم الى سدة الحكم وملأ يديه وعودا وقطع على نفسه الكثير من العهود سيخرج منها كما دخل إذا لم يكن صادقا مع نفسه على الأقل.

تأملات في سطور
أبيض وأسود

حسين علي غالب*

العملية السياسية والعهد السابق

لا أنكر بأننا بتنا نشاهد ظواهر وأحداث باتت تطفو على السطح بين فترة وأخرى ويعاني منها المواطن أشد المعاناة، وتركت تأثيراً واضحا عليه في هذه الفترة. ولكن والحق يقال بأن رغم كل شيء فأن الوضع أفضل من عهد النظام السابق، حيث أن العراقيين تقدموا الى الأمام من الناحية السياسية، وحدثت عمليتان انتخابيتان وكتابة دستور جديد يشارك فيه كل مكونات شعبنا في سنة واحدة تقريبا. وإذا قارنا هذه الأحداث الثلاثة فسنجد أنها من المستحيل أن تحدث في عهد وزمن النظام السابق المجرم التي كانت تظهر فيه نتيجة الانتخابات مائة بالمائة أو تسع وتسعين بالمائة، ويقول عن الدستور بأنه "كاغد" أي ورقة باليه، وبأنه يغيره ويعدله حسب مزاجه ورغبته. لقد أصبح العراق الآن بحق للعراقيين، وأي شخص يريد أن يقول رأيه ويطرح أفكاره يستطيع أن يقول كل ما عنده من دون قيود وحواجز، والأمثلة كثيرة.

أما من يقول غير ذلك فليذهب وليطّلع بدقة على الساحة العراقية ليجد أكثر من ثلاثمائة جهة سياسية وعدد كبير آخر من مؤسسات المجتمع المدني وصحف ومجلات لا تعد ولا تحصى، والبلد والوطن الحر هو البلد الذي يستطيع مواطنه أن يقول رأيه فيه بكل صراحة من دون أن يُهدد أو يُعاقب. لقد أثبتت العملية السياسية نجاحا باهرا في العراق رغم أن هناك متشائمين ومراهنين آخرين توقعوا فشلها، ومن يزال حتى يومنا هذا يؤمن بفشل العملية السياسية الجارية في العراق فليطلع على نموذج ورقة الانتخابات ليعرف كم جهة عراقية شاركت بالانتخابات من أجل خدمة وطنها وشعبها عن طريق مشاركتها ودعمها للعملية السياسية.

لكي لا نعيد خطأ عبد الكريم قاسم

في أواخر سنوات حكم عبد الكريم قاسم رئيس العراق الأسبق إتخذ قراراً يدعو للعفو عن البعثيين ورموزهم، ومنهم كان صدام حسين الرئيس المخلوع وعدد آخر من الذين كانوا معه وشاركوه بحكم العراق بقسوة ودموية. وكانت نهاية عبد الكريم قاسم معروفة لجميع العراقيين وقد يكون خطأ عبد الكريم قاسم خطأ تاريخيا فادحا سبّب المصائب والكوارث للعراقيين وللدول المجاورة لنا حيث لولا قراره بالعفو التدريجي عن البعثيين واعادتهم للواجهة وللحياة السياسية لما كان البعثيون استولوا على الحكم بطريقة همجية ووصلنا الى ما نحن عليه. والآن نجد أن فكرة عبد الكريم قاسم تعيد نفسها من جديد ولكن على لسان بعض السياسيين العراقيين الذين يدعون لنسيان الماضي وألمه وفتح صفحة جديدة مع البعثيين ومع غيرهم من الإرهابيين الذين تلطخت أيديهم بدماء العراقيين ويقومون بأعمال إرهابية بشكل يومي وفي عدة مدن ومحافظات عراقية فلذلك وجب أن نعيد تجربة الماضي المحزنة التي خاضها عبد الكريم قاسم الى أذهان العراقيين عموما و للسياسيين وأصحاب القرار خصوصا لكي يدركوا معنى خطورة دعوتهم التي يدعون لها، فإذا أعدنا البعثيين والإرهابيين للواجهة السياسية وأعطيناهم صلاحيات جيدة فأنهم وبكل تأكيد سوف يسعون للاستيلاء على السلطة وإعادة تجربتهم الماضية بالحكم مهما كانت الوسيلة والطريقة. فهل يريد المسؤولون العراقيون أن يُعدموا رمياً بالرصاص وتجر جثثهم في شوارع بغداد وأن نسمع القناة التلفزيونية والإذاعية تعلن للجماهير ولشعبنا البيان رقم واحد.

لذلك على من يدعو للصفح والعفو عن البعثيين والإرهابيين عليه أن يتذكر عبد الكريم قاسم وتجربته وقراره ونهايته المحزنة.

* رئيس مجموعة النخلة العراقية.